(٧)

الغزالي.. والسنة النبوية

الغزالي.. والسنة النبوية

القرآن الكريم هو المصدر الأول لفكر الشيخ الغزالي الدعوي والإصلاحي، والسنة هي المصدر الثاني. فهو يَعتبر السنة ضرورة لفهم القرآن، فهي الشرح النظري، والتطبيق العملي له، وهو يحتفل احتفالاً خاصاً بالسيرة، باعتبارها الجانب العملي من السنة، حيث جعل الله نبيه (الأسوة الحسنة): وهي تمثل الإسلام مجسداً، والقرآن حياً، في مواقف ووقائع، تراها الأعين، وتلمسها الأيدي، ويتعظ بها الخاص والعام، وفي هذا صنف كتابه القيم: (فقه السيرة).

ولهذا وجدنا في كتبه حشداً كبيراً من الأحاديث الشريفة، يسوقها مع آيات القرآن العزيز لتكون نوراً على نور، فيبين بها حقائق الإسلام، ويرد بها على أباطيل خصومه، ويصور بها عدله ورحمته، ووقوفه مع الضعيف حتى يقوى، ومع المظلوم حتى ينتصر، ومع الجاهل حتى يتعلم، ومع الجائع حتى يطعم، ومع الخائف حتى يأمن، ومع المستعبد حتى يتحرر.

صحيح أنه لم يعن بتخريج الحديث، وتمييز الصحيح من الضعيف، مكتفياً بعزوه إلى من أخرجه حيناً، أو غير معزو حيناً، جرياً على ما اعتاده كثير من المؤلفين في الأعصر الأخيرة، من ذكر الأحاديث معلقة غير مسندة، بل هو ما مضى عليه المصنفون في الفقه وغيره قديماً، وهو ما جعل كثيراً من أئمة الحديث يعنون بتخريج الكتب المشهورة في الفقه وغيره، كما فعل الزيلعي في (نصب الراية)، وابن حجر في (التلخيص)، والعراقي في تخريج أحاديث (الإحياء)

وغيرهم. وهو حين يذكر الضعيف إنما يستأنس به فيما ثبت بالقرآن وصحيح السنة ولا يتخذه حجة وحده.

ومن تأمل في كتابه: (فقه السيرة) ووقفاته العميقة مع الأحداث النبوية طوال مراحل حياته ﷺ من الميلاد إلى بعثته، ثم مرحلة الدعوة والمصابرة، ومرحلة الجهاد والمواجهة، أو مرحلة بناء الفرد في مكة، ومرحلة بناء المجتمع في المدينة ــ وجد فيه عقل الباحث المدقق، يتعانق مع قلب المؤمن المحب، وروح الداعية المحلق، الذي يحيا في السيرة بل تحيا فيه السيرة.

ويتجلى ذلك مرة أخرى في كتابه: (فن الذكر والدعاء عند خاتم الأنبياء)، الذي يلمس فيه كل من قرأه روح العاشق المتوله، أكثر من فكر العالم الباحث.

يقول الغزالي في مقدمة كتابه ذاك:

«شغفت بسير العباد الصالحين، وحاولت أن أقبس منها شعاعاً أستضيء به. كنت بقلبي مع موسى في مدين، وهو يحس لذع الوحشة والحاجة ويقول: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [القصص: ٢٤].

وكنت مع عيسى وهو يواجه مساءلة دقيقة، ويدفع عن نفسه دعوى الألوهية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ [المائدة: ١١٧].

كنت مع إبراهيم وهو بوادي مكة المجدب يسلم ابنه للقدر المرهوب، ويسأل الله الأنيس لأهله: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [إبراهيم: ٣٧].

غير أني انبهرت وتاهت من نفسي، وأنا بين يدي خاتم النبيين محمد بن عبد الله وهو يدعو ويدعو.

لقد شعرت بأني أمام فن في الدعاء ذاهب في الطول والعرض، لم يؤثر مثله عن المصطفين الأخيار، على امتداد الأدهار.

ولست في مقام مفاضلة بين أحد من النبيين، إنها حقيقة علمية رأيت إثباتها في صفحات قلائل، مشفوعة بالدلائل التي تزدحم حولها.

وقد نقول: أعلى جبل في الأرض جبل كذا في الهند! وما نقصد النيل من الجبال الأخرى، إنه ذكر حقيقة. قد نقول: إن، الشمس أكبر من القمر سبعين ألف ألف مرة، ليكن، ذاك تقرير حقيقة. وفي هذا الكتاب سياحة محدودة في جانب شريف من جوانب السيرة، جانب الذكر الدعاء.

ما فيه من توفيق هو محض الفضل الأعلى، وما قد أخطىء فيه هو رشح نفسي الأمارة بالسوء. ورجائي أن يقبل ربي هذه الكلمات في ميزان الحسنات. كما أرجوه ــ تبارك اسمه ــ أن يقبل صلواتي على النبي العربي محمد، وأن يسعدنا جميعاً بشفاعته».

زوبعة كتاب السنَّة بين الفقه والحديث

أما كتابه الأخير: (السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث) الذي هاج عليه خصومات الكثيرين واستثار أقلاماً عدة لترد عليه بقسوة وحدة، فمنطلقه فيه الدفاع عن السنة أمام فريق (العقلانيين). ولو أدى ذلك إلى رد بعض الأحاديث الثابتة في الصحاح إذا ناقضت منطق العقل، أو منطق العلم، أو منطق الدين نفسه، حسبما يراه.

والمبدأ مقرر لدى علماء الحديث أنفسهم، ولكن الخلاف في التطبيق. وربما أسرف الشيخ في رد بعض الأحاديث الثابتة، وكان يمكن تأوليها وحملها على معنى مقبول، وربما قسا كذلك على بعض الفئات، ووصفهم ببعض العبارات الخشنة والمثيرة. وربما استعجل الحكم في بعض مسائل كانت تحتاج إلى بحث أدق، وإلى تحقيق أوفى.

ولكن الكتاب ليس كما تصوره الحملة عليه، كأنه كتاب ضد السنة، ولا كما تُصَوِّرُ مؤلفَه وكأنه ينكر السنة. فهذا ظلم بيّن للشيخ: الذي طالما دافع عن حجية السنة المشرفة، وهاجم خصومها بعنف.

وإنكار حديث أو حديثين أو ثلاثة، وإن ثبت في الصحاح، لا يعني بحال إنكار السنة بوصفها أصلاً ثانياً ومصدراً تالياً للقرآن. ولو صح ذلك لأخرجنا أئمة كباراً مثل أبي حنيفة ومالك من زمرة أهل السنة، لردهما أحاديث صحاحاً في العبادات أو المعاملات لم تثبت عندهما. بل لو صح ذلك لاتهمنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ لأنها ردت على بعض الصحابة أحاديث رووها وسمعوها بآذانهم من النبي ﷺ؛ لأنها ــ في رأيها ــ مخالفة لما جاء في القرآن. فاتهمتهم بأنهم لم يحسنوا أن يسمعوا، أو يحسنوا أن يحفظوا.

وقد نخالف الصديقة بنت الصديق في فهمها وفي موقفها من تلك الأحاديث، كما نخالف مالكاً وأبا حنيفة في موقفهما كذلك. وقد نرد بالحجة على ما ذهبوا إليه، ونبين تهافته ووهن أساسه. ولكنّ مسلماً ذا مسكة من عقل ودين، لا يستطيع أن يتهم عائشة، ولا أن يتهم أبا حنيفة أو مالكاً بأنه ضد السنة أو مارق من الدين.

وهذا هو موقفنا من الغزالي، قد نخالفه في بعض آرائه في الكتاب، ما قل منها أو كثر، وقد نخطئه فيها، فليس هو بمعصوم، ولكنا لا نتهمه في دينه، ولا في علمه، ولا نهيل التراب على تاريخه الحافل، وكفاحه المتواصل، في نصرة الإسلام.

والواقع أن معظم ما تضمنه كتاب الشيخ ليس جديداً عن فكره، بل هو مبثوث في مختلف كتبه، ضم شتاته في هذا الكتاب، مع بعض أفكار جديدة، وكلمات شديدة، ولهذا أثار ما أثار من ضجيج.

حديث الآحاد وإثبات العقائد

وإذا تعرضنا لما أخذ على الشيخ في جانب السنة نجده يتلخص في أمرين أساسيين:

أولهما: أنه لا يعتمد أحاديث الآحاد في إثبات العقائد.

وهذا ــ كما بيناه في بعض كتبنا[1] ــ مؤسس على أمرين:

١ ــ أن العقائد لا بد أن تبنى على اليقين لا على الظن.

٢ ــ وأن أحاديث الآحاد ــ وإن صحت ــ لا تفيد اليقين، بل لا يفيد اليقين إلا المتواتر.

ونصوص القرآن تؤيد الأمر الأول، فإن الله تعالى ذم المشركين بقوله: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم: ٢٨].

وأقوال جمهور علماء الأصول: أصول الدين وأصول الفقه، وعلماء الحديث أنفسهم ــ تؤيد الأمر الثاني، واستثنوا ما احتفت به القرائن، كأن يكون في الصحيحين، وتلقته الأمة بالقبول، وسلم من المعارض، ونازع في ذلك بعض المحدثين والحنابلة.

وهذا التوجه في التعامل مع أحاديث الآحاد في العقائد هو الشائع لدى المدارس والجامعات الدينية الشهيرة في العالم الإسلامي، التي تتبع منهج الأشاعرة والماتريدية في أصول الدين، مثل الأزهر والزيتونة والقرويين وديوبند وما تفرع منها.

يقول شيخنا سدد الله خطاه:

---

(١) انظر كتابنا: المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنَّة، ص ١١٥ ــ ١٢٥، نشر مكتبة وهبة، القاهرة.

«لقد تخرجت في الأزهر من نصف قرن، ومكثت في الدراسة بضع عشرة سنة، لم أعرف خلالها إلا أن حديث الآحاد يفيد الظن العلمي، وأنه دليل على الحكم الشرعي ما لم يكن هناك دليل أقوى منه.

والقول بأن حديث الآحاد يفيد ــ كما يفيد المتواتر ــ ضرب من المجازفة المرفوضة عقلاً ونقلاً».

وينقل عن صاحب المنار قوله: «التفرقة بين ما ثبت بنص القرآن من الأحكام، وما ثبت بروايات الآحاد، واقتبسه الفقهاء: ضرورية، فإن من يجحد ما جاء في القرآن الكريم يحكم بكفره، ومن يجحد غيره ينظر في عذره! فما من إمام مجتهد إلا وقد قال أقوالاً مخالفة لبعض الأحاديث الصحيحة، لأسباب يعذر بها، وتبعه الناس على ذلك... ولا يعد أحد ذلك عليهم خروجاً من الدين...»[1].

محقِّقو الحنابلة في صف الغزالي

وقد وجدت الحنابلة مختلفين في هذه القضية، نظراً لاختلاف ما روي عن الإمام أحمد بشأنها، وتبين لي أن معظم الأصوليين المحققين في المذهب يميلون إلى أن حديث الآحاد ــ أو خبر الواحد ــ لا يفيد اليقين، وبتعبير آخر: لا يقتضي العلم. ذكر ذلك القاضي أبو يعلى في (العدة)، وأبو الخطاب في (التمهيد)، وابن قدامة في (الروضة)، وابن تيمية في (المسودة).

يقول العلامة أبو الخطاب:

«خبر الواحد لا يقتضي العلم، قال (الإمام أحمد) في رواية الأثرم: إذا جاء

---

(١) انظر: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: ص ٧٤، ٧٥، ط سادسة، دار الشروق.

الحديث عن النبي ﷺ قال ذلك، فقد نص على أنه لا يقطع به، وبه قال جمهور العلماء[1].

وروي عن ابن حنبل: أنه قال في أحاديث الرؤية: نعلم أنه حق نقطع على العلم بها[2]، وبه قال جماعة من أصحابنا، وأصحاب الحديث[3]، وأهل الظاهر[4].

وجه الأول: أن خبر الواحد لو اقتضى العلم لاقتضاه كل خبر واحد، سواء كان الراوي ثقة أو غير ثقة، ألا ترى أن خبر التواتر أوجب العلم، لا فرق بين أن يرويه عدول أو فساق، ولوجب أن يقع العلم بخبر كل من يشهد على إنسان بمال أو كل من يدعي النبوة، ولم يقل هذا أحد، ولأنه لو أوجب خبر الواحد العلم لجاز ذلك أن يعارض التواتر، وينسخ به القرآن، ولا يجوز ذلك، ولأن الواحد منا يسمع خبر الواحد، فلا يوجب له العلم، حتى إن منها ما لا يوجب سماعه غلبة الظن، ولأنه يجوز عليه الكذب والسهو والغلط، فلا يجوز أن يقع به العلم، وعكسه التواتر.

احتج الأولون بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]،

---

(١) انظر: هذه المسألة في: المعتمد لأبي الحسين البصري ٢/٥٥٦، العدة لأبي يعلى ٣/٨٩٨، والبرهان لإمام الحرمين: ١/٥٩٩، والإحكام للآمدي ٢/٣٢، والروضة لابن قدامة ص ٩٩، وفواتح الرحموت ٢/١٢١، والمسودة ص ٢٤٠، والإحكام لابن حزم ١/١٠٧.

(٢) قال محقق التمهيد: وقيل: هما روايتان عن الإمام، والراجح أن الثانية محمولة على الأخبار التي كثرت وتلقتها الأمة بالقبول حتى أصبحت من المتواتر المعنوي، أو الأخبار التي نقلها الأئمة المتفق على عدالتهم وثقتهم من طرق متساوية، وتلقتها الأمة بالقبول، وقال أبو يعلى بعدما نقل الرأي الثاني: هذا عندي محمول على وجه صحيح من كلام الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ وأنه يوجب العلم من طريق الاستدلال لا من جهة الضرورة. انظر: الروضة: ص ٩٩، والبلبل: ص ٥٣، والعدة ٣/٨٩٨ وما بعدها.

(٣) انظر نسبة ذلك في: الروضة ص ٩٩، والمسودة ص ٢٤٠.

(٤) انظر: رأيهم في الإحكام في أصول الأحكام ١/١٠٧.

وقوله: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]، ثم أمرنا بالعمل بخبر الواحد، فثبت أن ذلك يوجب لنا العلم.

الجواب: أن التعبد بخبر الواحد لا يقتضي القول على الله سبحانه بما لا نعلم؛ لأنه قد قام عندنا الدليل القاطع على وجوب العلم بخبر الواحد، وإذا علمنا به، وقلنا قد تعبدنا بذلك، فقد قلنا على الله ما لا نعلم، وقفينا ما لنا به علم؛ ولأن العمل لا يقف على العلم، وإنما يجب بغلبة الظن، كما يجب على الحاكم أن يحكم بالشاهدين، والعامي أن يعمل بقول المفتي، وكما يعمل بالقياس[1].

وفي (المسودة) نقرأ هذه المسألة: خبر الواحد يوجب العمل، وغلبة الظن دون القطع، في قول الجمهور، وارتضى الجويني من العبارة أن يقال: لا يفيد (العلم) ولكن يجب العمل عنده، لا به، بل بالأدلة القطعية على وجوب العمل بمقتضاه، ثم قال: هذه مناقشة في اللفظ. ونقل عن أحمد ما يدل على أنه قد يفيد القطع إذا صح. واختاره جماعة من أصحابنا.

قال والد شيخنا: ونصره القاضي في الكفاية، وقال شيخنا (شيخ الإسلام ابن تيمية) وهو الذي ذكره ابن أبي موسى في الإرشاد، وتأول القاضي كلامه على أن القطع قد يحصل استدلالاً بأمور انضمت إليه: من تلقي الأمة له بالقبول، أو دعوى المخبر عن النبي ﷺ أنه سمعه منه في حضرته فيسكت ولا ينكر عليه، أو دعواه على جماعة حاضري السماع معه فلا ينكرونه، ونحو ذلك، وحصر ذلك بأقسام أربعة هو وأبو الطيب جميعاً، ومن أطلق القول بأنه يفيد العلم فسره بعضهم بأنه العلم الظاهر دون المقطوع به، وسلم القاضي العلم الظاهر.

---

(١) خلاصة هذا الجواب: أنه يراد بالعلم في الآية ما يعم غلبة الظن، بدليل انعقاد الإجماع على وجوب العمل بالأدلة التي تفيد غلبة الظن في الفروع، كخبر الواحد والقياس، وقد جعل بعض الأصوليين كالآمدي الآية: ﴿لا تقف ما ليس لك به علم﴾ في الأصول دون الفروع، لقيام الإجماع على وجوب العمل بغلبة الظن فيها. انظر: الإحكام للآمدي ٢/ ٣٥، وانظر: التمهيد ٣/ ٧٨ ــ ٨٠.

وقال النظام إبراهيم: خبر الواحد يجوز أن يفيد العلم الضروري إذا قارنته أمارة.

وكذلك قال بعض أهل الحديث: منه ما يوجب العلم كرواية مالك عن نافع عن ابن عمر، وما أشبهه. وأثبت أبو إسحاق الإسفرائيني فيما ذكره الجويني قسماً بين المتواتر والآحاد سماه «المستفيض»، وزعم أنه يفيد العلم نظراً، والمتواتر يفيد العلم ضرورة، وأنكر عليه الجويني ذلك. وحكي عن الأستاذ أبي بكر أن الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول محكوم بصدقه، وأنه في بعض مصنفاته»[1].

وذكر شيخ الإسلام فصلاً يتعلق بمسألة خبر الواحد المقبول في الشرع هل يفيد العلم؟ فإن أحداً من العقلاء لم يقل: إن خبر كل واحد يفيد العلم، وبحث كثير من الناس إنما هو في رد هذا القول.

قال ابن عبد البر: اختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل: هل يوجب العلم والعمل جميعاً أم يوجب العمل دون العلم؟ قال: والذي عليه أكثر أهل الحذق منهم أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إما ما شهد به الله وقطع العذر، لمجيئه مجيئاً لا اختلاف فيه، قال: وقال قوم كثير من أهل الأثر وبعض أهل النظر: إنه يوجب العلم والعمل جميعاً، منهم الحسين الكرابيسي.

قلت وحكاه الباجي عن دواد بن خويز منداد وهو اختيار ابن حزم.

قال ابن عبد البر: الذي نقول به أنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء، قال: وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والنظر والأثر[2].

---

(١) المسودة: ص ٢٤٠.

(٢) انظر: المسودة: ص ٢٤٤، ٢٤٥.

رد بعض الأحاديث الصحاح

والأمر الثاني الذي أخذ على الشيخ، وكتب فيه الكاتبون، ورده المرددون، وشنع به المشنعون، هو رده لبعض الأحاديث الصحيحة من أحاديث الآحاد.

وما رده الشيخ من هذا النوع رداً صريحاً ليس بكثير، إنما هي أحاديث قليلة محدودة، وهو لم يردها لهوى في نفسه، ولا لوهن في دينه، ولا لتنكر للسنة، ولا لتنقص للوحي، بل حرصاً على الدين نفسه أن يجد العلمانيون واللادينيون فيه ثغرة ينفذون منها للطعن فيه، والتشكيك في قضاياه، وتوهين أصوله، فرده لتلك الأحاديث القليلة إنما هو دفاع عن الدين في مواجهة خصومه وأعدائه الكائدين له والمتربصين به.

وهذه الأحاديث التي ردها الشيخ لا يتوقف عليها أي أمر من أمور الدين، فلو مات المسلم ولقي ربه دون أن يقرأها أو يعرف عنها شيئاً ما نقص من إيمانه ذرة. مثل حديث لطم موسى عليه السلام لعين ملك الموت حتى فقأها! وحديث «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم (أي لم يفسد)، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها»!!... إلخ...

إن العالم لا يضره في دينه رده لبعض الأحاديث التي لم تثبت عنده، فما من إمام من أئمة المسلمين إلا رد أحاديث صحت عند غيره، ولم تصح عنده، والبخاري يشترط لقبول الحديث شروطاً لا يشترطها غيره من أئمة الحديث، حتى تلميذه مسلم في صحيحه، والإمام علي بن المديني أشد من البخاري في شروطه.

والأئمة اشترطوا لصحة الحديث: ألا يكون في سنده ولا متنه شذوذ ولا علة تقدح في صحته.

وقالوا: إذا رأيت الحديث يخالف العقول، أو يباين النقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه غير مقبول.

فالمبدأ مسلّم به، والخلاف إنما هو في التطبيق، وربما قبلو أشياء لم يروها

مخالفة للعقول، أو مناقضة للأصول، في عصرهم، ولكنا تبينا من الأمور ما لم يتبين لهم، وقد انكشف لنا من العلم ما لم ينكشف غطاؤه لهم، فهنا يختلف موقفنا عن موقفهم، لاختلاف المعلومات لا لاختلاف المنهج.

أجل، لم ينكر الشيخ الغزالي دقة الشروط التي وضعها علماء الحديث الكبار، لتمييز الصحيح والحسن والضعيف، بل قال بصريح العبارة: إني أنزل وينزل غيري عندها! فهي شروط جامعة مانعه، لو نظر فيها رجل مادي لارتضاها في ضبط الأخبار وتأصيلها.

وما حدث أن تساهلاً وقع في تطبيق هذه الشروط.

فإن حديث الثقات إذا ورد مخالفاً لمن هم أوثق وُصف بالشذوذ، وإن كان سنده صحيحاً.

كيف تقع هذه المخالفة؟ إن الراوي بشر قد يخطىء الفهم، أو يغلبه النسيان، وهنا تجيء المقابلة بين حديث وحديث، وسند وسند، ومع التحري والاستقصاء يظهر الحق.

وقد تجيء المقابلة بين الدلالات المأخوذة من آية قرآنية، وبين الخبر المروي عن طرق الآحاد، ومن غرائب ذلك أن أبا حنيفة يبيح أن تباشر المرأة عقد زواجها بنفسها ويردّ ما روي بالمنع؛ لأن الله يقول: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ويقول تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

فنسب العقد إليها، وهذا الإسناد حقيقي ولا داعي للقول بالمجاز.. إلخ، وأغلب الفقهاء يرفض هذا المذهب لضعف الاستنتاج وإن أيده كثيرون. والذي نلفت النظر إليه أن أحداً لا يرد حديثاً بالهوى أو لأنه لم يعجبه[1]، فلذلك مسلك كما قلنا أقرب إلى الكفر منه إلى الإيمان.

---

(١) وهذا ما وضحه ابن تيمية في كتابه القيم: رفع الملام عن الأئمة الأعلام.

ونتأمل في مسلك إمام فقيه محدث، هو مالك بن أنس رضي الله عنه، يرى مالك أن المدينة المنورة على عهده ورثت علم الصحابة والتابعين، وهم القرون المفضلة في هذه الأمة، وأن ما أجمع عليه أهل المدينة هو الصورة الدقيقة لسنة الرسول ﷺ، فإذا جاء حديث مخالف لما عليه العمل عند أهل المدينة تجهم له مالك، وتوقف في قبوله.

إنه وإن رواه الثقة فقد خالف الثقات، أي أنه وفق مصطلح أهل هذا الفن الشاذ، ومن ثم رفض مالك النافلة قبل المغرب، ورفض تحية المسجد والإمام يخطب مع ورود أحاديث تجيز ذلك، بل تستحبه.. إن موقف مالك من هذه المرويات كموقف عمر بن الخطاب من حديث فاطمة بنت قيس في سكنى ونفقة المطلقة ثلاثاً، فقد رد الحديث ــ على صحته ــ قائلاً: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لحديث امرأة لا ندري حفظت أو نسيت! إنه لا يرد السنة وحاشا له ذلك، إنه ينكر أن هذا الحديث سنة. قال الشيخ عبد الله كنون كبير علماء المغرب ــ وهو مالكي المذهب ــ :

«نلمح إلى رأينا في تقديم مالك لعمل أهل المدينة على الخبر الصحيح الذي يروى عن طريق الآحاد؛ فإنا نرى أنه ذهاب منه إلى وجوب النظر في متن الحديث، كما ننظر إلى السند. إن متن الحديث إذا وجد له معارض من الأصول والحقائق الثابتة المسلمة، وكان من رواية الآحاد ــ أي لم يكن متواتراً فيعلم بالضرورة أنه من الدين ــ فإنه يمكن وضعه موضع البحث، ويتوقف العمل به حتى يبت فيه أهل العلم».

قال: «مما يستأنس به لهذا ما روي عن ابن المعذل أنه قال:

سمعت إنساناً سأل ابن الماجشون: لم رويتم الحديث ثم تركتموه؟ فقال: ليعلم أنّا على علم تركناه»..

وهذا القول يرد على من زعم أن الإمام مالكاً ترك العمل بالحديث لأنه لم يبلغه، لا، إنه بلغه، ولكن ثقته برجحان ما عنده يأباه.

إن الآحاد لا ترد الإجماع أو شبه الإجماع، وهو يرى أن ما خالف إجماع أهل المدينة مرفوض.

ويرى أبو حنيفة أن حديث الآحاد يفيد الظن الراجح، فكل دلالي أقوى ترجح عليه كظاهر القرآن، والقياس القطعي[1].

لقد تعرض ابن تيمية في (المسودة) لقضية من يرد الحديث الصحيح وهل يكفر به، فقال: «وقد اختلف العلماء في تكفير من يجحد ما ثبت بخبر الواحد العدل، وذكر ابن حامد في أصوله عن أصحابنا في ذلك وجهين، والتكفير منقول عن إسحاق ابن راهويه».

وبعد بحث ومناقشة في المسألة قال شيخ الإسلام:

«ولهذا كان الصواب أن من رد الخبر الصحيح ـ كما كانت ترده الصحابة ـ اعتقاداً لغلط الناقل أو كذبه، لاعتقاد الراد أن الدليل قد دل على أن الرسول لا يقول هذا، فإن هذا لا يكفَّر ولا يفسَّق، وإن لم يكن اعتقاده مطابقاً، فقد رد من الصحابة غير واحد من الأخبار التي هي صحيحة عند أهل الحديث»[2].

---

(١) علل وأدوية: ص ٨٨ ـ ٩٠.

(٢) المسودة: ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧.

الغزالي مدافعاً عن السنة

وما يؤسف له أن كثيراً من الناس يجهل الموقف المبدئي للشيخ الغزالي من السنة، وهو موقف الالتزام الكامل بها، والمحاماة عنها، والاشتباك مع خصومها، بقلمه البليغ، وبيانه الدفاق. ولكم شدد النكير في أكثر من كتاب له على الذين يزعمون الاستغناء بالسنة عن القرآن، مسفهاً رأيهم، ومضللا اتجاههم. كما حمل في الوقت نفسه على الذين يخوضون في السنة، ويتحدثون عنها، دون أن يعايشوا القرآن، ويضربوا في معرفته بسهم وافر.

منزلة السنة من القرآن

وقد تعرض لذلك مبكراً في كتابه: (فقه السيرة) مبيناً (منزلة السنة من الكتاب) فقال:

«والقرآن هو قانون الإسلام، والسنة هي تطبيقه، والمسلم مكلف باحترام هذا التطبيق تكليفه باحترام القانون نفسه، وقد أعطى الله نبيه حق الاتباع فيما يأمر به وينهى عنه لأنه ــ في ذلك ــ لا يصدر عن نفسه بل عن توجيه ربه، فطاعته هي طاعة لله، وليست خضوعاً أعمى لواحد من الناس، قال الله عز وجل: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤]، وقال: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ [الحشر: ٧].

إن السير في ركاب المرسلين هو الخير كله، ومن ثم كانت سنة محمد عليه الصلاة والسلام مصدراً لشريعته مع الكتاب الذي شرفه الله به، وجمهور المسلمين على هذا الفهم، إلا أن السنن المأثورة عرض لها ما يوجب اليقظة في تلقيها، فليس كل ما ينسب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام سنة تقبل، ولا كل ما صحت نسبته صح فهمه، أو وضع موضعه..

والمسلمون لم يؤذوا من الأحاديث الموضوعة قدر ما أوذوا من الأحاديث التي أسيء فهمها واضطربت أوضاعها. حتى جاء أخيراً من ينظر إلى السنن جمعاء نظرة ريبة واتهام، ويتمنى لو تخلص المسلمون منها..

وهذا خطأ من ناحيتين:

إهمال الحقيقة التاريخية أولاً، فإن الدنيا لم تعرف بشراً أحصيت آثاره، ونقدت بحذر، ومحصت بدقة، كما حدث ذلك في آثار محمد بن عبد الله، فكيف ترمى بعد ذلك في مطارح الإهمال؟!

والناحية الأخرى: أن في السنة كنوزاً من الحكمة العالية لو نسب بعضها إلى أحد من الناس لكان من عظماء المصلحين، فلماذا تضيع على صاحبها ويحرم الناس خيرها؟

عندما درسنا تراث محمد عليه الصلاة والسلام في «الأخلاق»[1] وذاكرنا أحاديثه التي تربو على الألوف في شتى الفضائل خيل إلينا: لو أن جيشاً من علماء النفس والتربية اجتمع ليسوق للعالم مثل هذا الأدب لعجز، والأخلاق شعبة واحدة من رسالة محمد عليه الصلاة والسلام الضخمة». انتهى[2].

---

(١) يقصد بذلك كتابه: خلق المسلم.

(٢) انظر: فقه السيرة ص ٤٤ ــ ٤٦.

إضاعة السنة إضاعة للدين كله

وفي كتابه: (دستور الوحدة الثقافية للمسلمين) يقول:

«تواجه السنة النبوية هجوماً شديداً في هذه الأيام، وهو هجوم خالٍ من العلم ومن الإنصاف، وقد تألفت بعض جماعات شاذة تدَّعي الاكتفاء بالقرآن وحده.

ولو تم لهذه الجماعات ما تريد لأضاعت القرآن والسنة جميعاً، فإن القضاء على السنة ذريعة للقضاء على الدين كله. إن محاربة السنة لو قامت على أسس علمية لوجب ألا يدرس التاريخ في بلد ما.

لماذا يقبل التاريخ على أنه علم وتهتم كل أمة به، مع أن طرق الإثبات فيه مساوية أو أقل من طرق الإثبات في الحديث النبوي؟

وأمر آخر نحب أن نثيره: لماذا تدرس سير العظماء وكلماتهم وتعرض للتأسي والإعجاب، ويحرم من ذلك الحق رسل الله، وفي صدارتهم سيد أولئك الرسل مروءة وشرفا، وبياناً وأدباً، وجهاداً وإخلاصاً؟

إن الله في كتابه أحصى أسماء ثمانية عشر نبياً من الهداة الأوائل ثم قال للهادي الخاتم: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنعام: ٩٠]، فإذا برز للإنسانية إنسان كامل التقت في سيرته شمائل النبوات كلها، وتفجرت الحكمة على لسانه كلمات جوامع، واستطاع ــ وهو الفرد المستوحش ــ أن يحشد من القوة ما يقمع كبرياء الجبابرة، ويكسر قيود الشعوب، ويوطىء الأكناف للحق المطارد. . إذا يسر الله للإنسانية هذا الإنسان العابد المجاهد الناصح المربي، جاء غر يقول: لا نأخذ منه ولا نسمع له، ثم يستطرد مخفياً غشه: حسبنا كتاب الله! وهل السنة إلا امتداد لسناه، وتفسير لمعناه، وتحقيق لأهدافه ووصاياه؟»[1].

---

(١) دستور الوحدة الثقافية للمسلمين.

علاقة السنَّة بالقرآن

وأبرز كتاب تناول فيه الغزالي صلة السنة بالقرآن، بتوضيح وتفصيل وتأصيل، هو كتاب: (ليس من الإسلام)، ولا بأس أن أنقل هنا بعض الفقرات منه ــ وإن طالت ــ لبيان الموقف الحقيقي للشيخ من السنة، ولننصفه من خصومه، الذين غلا بعضهم، بل فجر في خصومته له، سامحهم الله.

القرآن ثم السنَّة

يقول الغزالي تحت هذا العنوان:

«المصدر الأول لتعليم الإسلام هو القرآن الكريم، وهو من المصادر الأخرى بمنزلة الجذع من فروع الشجرة وثمارها.

وفي الحديث: «فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه».

وأنت ترى في الأنظمة العامة التي تحكم الجماعات دساتير أصيلة. ثم قوانين إدارية وجنائية وشخصية وتجارية.

ثم لوائح وقرارات ومذكرات تفسيرية... إلخ.

والمفروض في الدساتير أنها مجمع القواعد الخطيرة في الحكم والتشريع والتنفيذ، وأنها تضم أمهات المسائل التي ينبغي النص عليها ولا تترك للتقديرات المختلفة.

وأن ما عداها يرتكز عليها ويستمد حرمته منها.

ولذلك لا يمكن أن يحتوي على ما يخالفها نصاً أو روحاً.

فإذا وجد هذا المخالف ألغي من تلقاء نفسه.

كذلك كتاب الله، هو قطب الإسلام، ومنبع شرائعه، والدستور الذي يقتعد الصدارة فيما يضم من توجيه وأدب ووصايا وأحكام.

وقد تضمن أصول الإسلام. ومنه تؤخذ الصور العامة لما يرضاه الله لعباده في شؤون حياتهم، ومناحي تفكيرهم، ومعالم سلوكهم. والمسلمون للأسف لا يقدرون الكتاب العزيز حق قدره.

ولا يعلِّقون بصائرهم وأبصارهم بمعانيه وأهدافه كما ينبغي.

ودعك من تجويد التلاوة كما يفعل أصحاب الأصوات، ومن التأثر الموقوت الذي تلمح مظاهره على بعض الأجسام، فإن هذا وذاك لا يدلان على شيء ذي بال..

إن القرآن هو الهداية الأولى للناس، الهداية التي صدرت عن الله محصية قواعد الحق وضمانات النجاة، فآيات هذا القرآن تحتوي على معالم الصِّراط المستقيم مثلما تحتوي آفاق الكون على أسرار العلم وقواه المذخورة للخلق..

ولو عقل البشر لوقفوا بإزاء كل سورة، بل كل حرف، يستنبئونه اليقين، ويتعرفون منه كيف يوثقون صلاتهم برب العالمين...

إن كلام الله فوق كل كلام.

واستقباله بمشاعر الحفاوة والجد والاستقصاء أمر واجب.

أو هو ــ في الحقيقة ــ أعود شيء بالنفع على الناس.

وكلما زاد الارتباط به وثقاً زاد رسوخ القدم على طريق الخير والبر...

والعجب لأقوام يقدِّمون على كلام الله وأحكامه كلاماً آخر وأحكاماً أخرى.

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾ ﴾ [النساء: ٨٧].

إن مقتضى الإيمان بالله هو إدمان التأمل في كتابه التماساً للنفع المحقق، واقتطافاً للثمار الطيبة في العاجلة والآجلة معاً.

والمؤمن بالقرآن الكريم يستحيل أن يُرجّح على دلالته دلالة، أو أن يُشرك مع توجيهه هدياً. ذلك أن القرآن يعلو ولا يُعلى عليه، وأنه يحكم على سائر الأدلة الأخرى، ولا يحكم بشيء منها عليه.

ويستحيل ــ بداهة ــ أن يكون في مصادر التشريع الأخرى ما يعارضه أو يسير في مجرى يغاير اتجاهه.

ولو وُجد شيء من ذلك فهو دخيل على دين الله، وطبيعة السنة والقياس والاصطلاح، وما شابه ذلك.. طبيعة الفروع مع الأصل، أو الأعضاء من الرأس.

إن الرسول ﷺ يُبلّغ عن الله ويُوضح مراده، ويكمل الأحكام في الصور الجزئية الكثيرة التي ليس من شأن الدستور العام أن يتعرض لها.

فالقرآن مثلاً عرض للبيع ــ وهو أشيع المعاملات ــ فذكر من أحكامه ما لا يتجاوز أصابع اليد عداً.

أما السنة ففيها بضع مئات من الأحاديث التي تُفصّل وتتشعّب...

وللسنة ــ عدا هذا النطاق التشريعي ــ ميدان أوسع، وينبغي أن نطيل التأمل فيه.

هَبْ هيئة ما طلعت على الناس بمنهاج مبين في كتاب محدود، وأرادت أن تكافح لتعميمه وسياسة المجتمع به، ماذا تفعل؟ إنها قد تصدر صحيفة لتكون لسان حالها، وتكرّس فيها جهوداً كبيرة لنشر آرائها واجتذاب الجمهور إليها.

هذا اللسان الناطق باسم الهيئة، والمعبِّر الرسمي عن وجهة نظرها، له مكانته التي لا ريب فيها.

وما يذيعه بين الحين والحين تأخذ الهيئة به، ويُعدُّ بياناً دقيقاً عن موقفها.

ووظيفة الصحيفة الرسمية لهيئة ما، أنها تصوّر حكمها على الحوادث المتجددة وتنتهز المناسبات الحكيمة لتزكية برامجها، والإشادة بما حوت من إصلاح.

وهي تلوّن ــ حسب الأيام والأشخاص ــ ما تعرضه من مبادىء.

فقد تقول للطلاب كلاماً غير الذي تقوله للعمال، وتُحدث الأجانب بما لا تُحدث به المواطنين.

وقد يفهم البعض منهاج الهيئة على أنحاء خاطئة فتفيض هي في شرح المقصود منه، وترد الأوهام عما قامت للدفاع عنه.

وهذا التغيير والتفسير يتبع الأحوال والأقوام وما تقتضيه الملابسات المختلفة من توجيهات مناسبة...

ولا موضع البتة بأن هناك تعارضاً أو تفاوتاً بين منهاج الهيئة وما تنشره صحيفتها الرسمية.

ذلك ــ على ضرب من التجوز ــ عمل السُنَّة مع الكتاب.

ولقد ظل رسول الله ﷺ يتحدث ثلاثة وعشرين عاماً، ويسوس الأمة بسيرته فيها، بروزه على سواء للأصدقاء والخصوم، وعمله الدائب لهداية الناس لا يخفى منه شيء.

وليس المهم أن نعرف ما حدّث به حسب، ولكن المهم أن نعرف كيف ومتى، ومَن حدّث؟

وإن هذه الظروف تُعين إعانة حاسمة، على فقه السنة فقهاً صحيحاً.

أمثلة لقاعدة

ــ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «الحال المرتحل»! قال: وما الحال المرتحل؟ قال: «الذي يضر من أول القرآن إلى آخره كلما حلّ ارتحل».

ــ وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سألتُ النبي ﷺ: أي العمل

أحبُّ إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها». قلت: ثم أي؟ قال: «بر الوالدين». قلت: ثم أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله».

قال ابن مسعود: حدثني بهن، ولو استزدته لزادني...

ــ وعن أبي هريرة أن أبا ذر رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله ورسوله». قيل: ثم ماذا قال: «جهاد في سبيل الله». قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور».

ــ وعن أبي موسى الأشعري: قالوا: يا رسول الله، أي الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده».

ــ وعن عبد الله بن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أي الإسلام خير؟ قال: «تُطعم الطعام، وتقرأ السلام على مَن عرفت ومَن لم تعرف».

هذه إجابات شتىّ لسؤال واحد فما معنى هذا؟

معنى هذا أن حديث رسول الله ﷺ قد يكون متجهاً إلى رعاية أحوال المخاطبين، فيبرز من العبادات والآداب ما يراه أليق بحياتهم، وما يراهم أمَس إليه حاجة. ويسكت عن غيره، لا تهويناً من شأنه، فقد يسكت عن أركان عظيمة القَدَر في الدين تكلفت ببيانها آيات القرآن أو سُنن أخرى.

والذي يُستفاد من هذه الإجابات أنه لا يجوز أخذ حديث ما على أنه الإيمان كله.

كما أنه لا تجوز الغفلة عن الملابسات التي سيق فيها الحديث، فإنها تلقى ضوءاً كاشفاً على المراد منه.

وكما راعت السُنن أحوال المخاطَبين، قد تراعي الأحوال العامة للجماعة.

فعند كَلَب الكفار وضرواتهم على بلادنا، يكون الجهاد أفضل من الحج.

وعند اشتداد الأزمات وكثرة البائسين، تكون الصدقة أفضل من الصلاة.

وعندما يظهر قصور أمتنا في ميدان الاحتراف والتصنيع، يكون الاشتغال بالكيمياء والحديد أحبُّ إلى الله من حراثة الأرض ورعاية الغنم. . .

أن فهم القرآن لا يتم إلا بمعرفة السنة، وفهم السنة لا يصح إلا بمعرفة المناسبات الحكيمة التي سيق من أجلها التوجيه النبوي.

وإذا لم تكن لدينا إحاطة شاملة بالأزمنة والأمكنة والوقائع التي أرسلت فيها هذه الأحاديث، فقد تكون في الإحاطة بجملة السنن عوض يسد هذا النقص.

فإنك أمام كثرة المرويات وتعدد معانيها لا ترى بُداً من تنسيقها وترتيبها، ووضع كل حديث بإزاء ما يوافقه من أحوال.

ولقد بلغني أن هناك مؤلفات في «أسباب الحديث»[1]، طبعت في الشام على غِرار «أسباب النزول» التي امتلأت بها كتب التفسير، ونحن نأسف لبُعد هذه المؤلفات عن متناولنا، فإن إشاعتها ضرورة لخدمة السنة وصد الهاجمين عليها. .

وهذا الذي ذكرناه في فهم السنة وصلتها بالكتاب، لم تأت بجديد فيه. . إنما هو علم الأئمة الأولين، وإدراكهم الصحيح لحقائق هذا الدين».

وظيفة السُّنة

لقد كنت عندما أحب الاستشهاد بالكتاب والسُّنة في موضوع ما. . ألاحظ هذه الحقيقة، وأجد طائفة كبيرة من الأحاديث تطابق في معانيها، أهدافها ما تضمن القرآن الكريم من معان وأهداف، وأن هذه الأحاديث قد تُقرِّر المعنى نفسه، الذي

---

(١) يقصد: كتاب: (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف) تأليف ابن حمزة الحسيني الدمشقي. وقد نشرته بعد ذلك دار التراث العربي بالقاهرة، بتحقيق الدكتور الحسيني هاشم، وتقديم شيخ الأزهر الأسبق، الدكتور عبد الحليم محمود ــ رحمهما الله. وقد نشر كتاب في نفس الموضوع للحافظ السيوطي. ى.ق.

احتوته الآية، أو تُقرِّر معنى آخر، يدور في فلكه وينتظم معه في اتجاه واحد، وإن بدا للعين المجردة أن الصلة بينهما بعيدة.

فمن القبيل الأول ــ مثلاً ــ يقول الرسول ﷺ: «اللهم لا مانع لما أعطيتَ، ولا معطي لما منعت».

فإن هذا المعنى لا يخرج عن قول الله عز وجل: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٢﴾ [فاطر: ٢].

وسرد الأمثلة التي من هذا النحو يطول.

ومن القَبيل الثاني ــ مثلاً ــ أن الرسول ﷺ نهى أن يُشرب في آنية الذهب والفضة وأن يؤكل فيها، ونهى عن لبس الحرير وأن يُجلس عليه.

فإن هذا الحكم الذي جاءت به السُّنة مشتق من تحريم القرآن للترف واعتباره المترفين أعداء كل إصلاح، وخصوم كل نبوّة، وعوامل للهدم في كل أمة: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ۝٣٤﴾ [سبأ: ٣٤].

والنهي عن اتخاذ القبور مساجد ــ وقد جاءت به السُّنَّة ــ هو في الحقيقة حماية حاسمة للتوحيد الذي ضلّ عنه النصارى بما اتخذوا من معابد على قديسيهم حتى احتج مشركوا مكة بذلك وهم يعارضون الرسول ﷺ: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ۝٧﴾ [صَ: ٧].

والسُّنة التي تكون بهذه المثابة في تقرير غايات القرآن المرسومة أو المفهومة، أو التي تفصِّل مجمله وتوضِّح مُشكله... تأخذ قسطاً كبيراً من عناية المسلمين، ومنزلتها من أدلة الأحكام الشرعية معروفة...

وهناك سُنن أخرى تخصص أحكاماً عامة في القرآن.

ففي قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ﴾ [النساء: ١١]، بيَّنت السُّنَّة أنَّ الابن القاتل لا حظَّ له في ميراث.

وفي قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ . . .﴾ [المائدة: ٣]، بيَّنت السُّنَّة أنَّ هناك مباحين في كل من هذه المحرمات: «أُحِلَّت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد، والكبد والطحال».

وفي قوله عز وجل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، بيّنت السُّنة أن ليس كل سارق يُقطعَ. إذ لا قطع فيما دون النصاب المقرر، ولا قطع على جائع ينشد طعامه، ولا على مغصوب يسترد ما أخذ منه. . .

فإذا ثبت القطع، ففي اليمين، وعند الرسغ، كما بيّنت السنة. .

وقد جاءت السُّنة بأحكام يسّرت بعض العزائم التي أمر الكتاب العزيز بها.

فالقرآن مثلاً يأمر بغسل القدمين ويعد ذلك ركناً في الوضوء. . .

وتنظيف الرجلين أمر لا بد منه في صحة الصلاة.

وقد بيّن رسول الله ﷺ أن الرجل إذا أدخل قدميه طاهرتين في خُفّيه أو جوربيه، فليس بضروري أن يعيد غسلهما كلما أراد الوضوء، وبحسبه أن يمسح على ظاهرهما ــ فوق الحذاء أو الجوارب ــ إشارة إلى الركن الذي لحقته الرُخصة.

وهذا الذي صنعه الرسول ﷺ وأمر به ليس هوى جنح إليه: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝﴾ [النجم: ٢، ٣]، إنما هو إرشاد الله له، وهو عمل يتسق مع قاعدة الإسلام الأولى في السماحة والتيسير، وليس فيه أي تناقض مع تعاليم القرآن.

ونستطيع أن نقول: إنه ليست هناك سُنّة تعارض حكماً قرآنياً ما، بل إنه من المستحيل أن يوجد حديث يعارض أحكام القرآن الخاصة، أو قواعده العامة.

ثم إن الحديث الواحد لا نأخذه على حدة عند الاستدلال، بل يجب أن نأخذ كافة الأحاديث التي وردت في موضوع واحد ثم نلحقها بما يؤيدها ويتصل بها من الكتاب الكريم، ولن نعدم هذه الصلة». اهـ.

لقد أطلت النقل هنا قصداً لأبين موقف الشيخ الغزالي المبدئي والأساسي من السنة، وهو موقف العالم المسلم المتشبث بها، الغيور عليها، المدافع عنها، المهاجم لأعدائها، الحريص على حسن فهمها. أما الخلاف مع الشيخ فهو في التفصيلات والأمثلة التطبيقية، وهذه لا ينبغي أن تعكر صفاء المبدأ المسلم، والقاعدة المقررة.

السنَّة حق

ويزيد ذلك الشيخ إيضاحاً فيقول تحت هذا العنوان (السنة حق):

«إذا صح أن رسول الله ﷺ أمر بشيء أونهى عن شيء، فإن طاعته فيه واجبة، وهي من طاعة الله.

وما يجوز لمؤمن أن يستبيح لنفسه التجاوز عن أمر للرسول فيه حكم: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: ٣٦].

والمسلمون متفقون على اتباع السنة بوصفها المصدر الثاني للإسلام بعد القرآن الكريم، لكن السنن الواردة تتفاوت ثبوتاً ودلالة تفاوتاً لا محل هنا لذكره.

وقد وضعت لضبط ذلك مقاييس عقلية جيدة، يرجع إليها في مظانها من شاء..

وللناقد البصير، أن يتكلم في حديث ما من ناحيتي متنه وسنده، وأن يرده لأسباب علمية يبديها.

والمجال الفني لهذا الموضوع رحب ممهّد، خاضه العلماء الأقدمون وتركوا فيه آثاراً ضخمة.

لكن المؤسف أن بعض القاصرين ــ ممن لا سهم له في معرفة الإسلام ــ أخذ يهجم على السُّنة بحمق، ويردها جملة وتفصيلاً.

وقد يسرع إلى تكذيب حديث يقال له، لا لشيء، إلا لأنه لم يرقه، أو لم يفقهه.

وتكذيب السُّنة على طول الخط احتجاجاً بأن القرآن حوى كل شيء بدعة جسيمة الخطر؛ فإن الله عز وجل ترك لرسوله السنن العملية يبينها ويوضحها.

وقد ثبتت هذه بالتواتر الذي ثبت به القرآن فكيف تُجحد؟

بل كيف تُجحد وحدها ويعترف بالقرآن؟.

وكيف نصلي ونصوم ونحج ونزكي ونقيم الحدود، وهذه كلها ما أدركت تفاصيلها إلا من السُّنة؟.

وإن إنكار المتواتر من السُّنن العملية خروج عن الإسلام. وإنكار المروي من سُنن الآحاد ــ لمحض الهوى ــ عصيان مخوف العاقبة...

والواجب أن ندرس السُّنة دراسة حسنة، وأن ننتفع في ديننا بما ضمت من حكم وآداب وعظات. وإن الولع بالتكذيب لا إنصاف فيه ولا رُشد.

وقد تعقبت طائفة من منكري السُّنن، فلم أر لدى أكثرهم شيئاً يستحق الإحترام العلمي.

قالوا: إن السّلف اهتموا بالأسانيد وحبسوا نشاطهم في وزن رجالها، ولم يهتموا بالمتون، أو يصرفوا جهداً مذكوراً في تمحيصها..

وهذا خطأ. فإن الإهتمام بالسند لم يُقصد لذاته وإنما قُصد منه الحكم على المتن نفسه.

ثم إن صحة الحديث لا تجيء من عدالة رواته فحسب، بل تجيء أيضاً من

انسجامه مع ما ثبت يقيناً من حقائق الدين الأخرى، فأي شذوذ فيه، أو علّة قادحة يُخرجه من نطاق الحديث الصحيح. . .

على أن اتهام حديث ما بالبطلان مع وجود سند صحيح له، لا يجوز أن يدور مع الهوى، بل ينبغي أن يخضع لقواعد فنية محترمة.

هذا ما التزمه الأئمة الأوّلون، وما نرى نحن ضرورة التزامه.

ذكر بعضهم حديث: «الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السأم».

فقال: إن الواقع يكذبه، وإن صححه البخاري.

ويظهر أنه فهم من «كل داء» سائر العلل التي يُصاب الناس بها.

وهذا فهم باطل، ولو كان ذلك مراد الرسول ﷺ ما كان هناك موضع الأحاديث الكثيرة الأخرى التي تصف أدوية أخرى لعلل شتى.

والواقع أن «كل داء» لا تعني إلا بعض أمراض البرد، فهي مثل قول القرآن الكريم في وصف الريح التي أرسلت على «عاد»: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]،

فـ «كل شيء» هو ما عمرت به مساكن القبيلة الظالمة فَحسب.

وهذا الحديث، لو أنّ مسلماً مات دون أن يعلم به ما نقص إيمانه ذرّة.

إن أبا بكر وعمر كليهما، لم يعلما بالحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ الذي قال فيه: «أمرتُ أن أقاتل الناس ــ يعني وثني الجزيرة ــ حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله».

فإن الحديث الذي حفظاه ليس فيه: «إقام الصلاة وإيتاء الزكاة».

ولو علم عمر بهذا النص الزائد ما اعترض على أبي بكر في قتاله مانعي الزكاة.

ولو علم به أبا بكر ما استدل على رأيه بالقياس والاستنباط.

ولكن فقه الشيخين في الكتاب العزيز، وحسن استفادتهما مما يعلمان من سنة أغنى وأكفى.. ولم يضرهما ما يجهلان من روايات أخرى.

بَيدَ أن الطعن ــ هكذا خبط عشواء ــ في الأسانيد والمتون كما يصنع البعض ليس القصد منه إهدار حديث بعينه، بل إهدار السُّنة كلها، ووضع الأحكام التي جاءت عن طريقها في محل الريبة والازدراء.

وهذا ــ فوق أنّه غمط للحقيقة المجردة ــ يُعرّض الإسلام كله للضياع.

إن دواوين السُّنة وثائق تاريخية من أحكم ما عرفت الدنيا.

ويمكننا أن نقول: إن الكتب المقدسة لدى بعض الأمم ما تزيد في قيمتها التاريخية عن أحاديث دوَّنها علماؤنا، وحكموا على طائفة منها بالضعف، وطائفة أخرى بالوضع!!

والسُّنة ــ لكثرة ما عرضت له من تفاصيل ــ تضمنت أحكاماً كثيرة، والأحكام قيود توضع على تصرفات الناس، والقيد عندما يجيء في مكانه الذي يناسبه ويلائمه، لا يكون هناك معنى للتبرم به والإنكار عليه.

إنما ينشأ الاعتراض من سوء استعمال هذه القيود لأنها ــ والحالة هذه ــ سوف توصد أبواباً يجب أن تفتح، وتضيق حدوداً يجب أن تنفسح، وتحظر حركات يجب أن تأخذ مداها دون حرج.

وأكثر الظلم الذي وقع على السنة أصابها من أن حديثاً من الأحاديث قدر له أن يعمل في نطاق معين، فجاء بعض القاصرين وحرّفه عن موضعه بالتعميم والإطلاق» انتهى[1].

---

(١) ليس من الإسلام: ص ٢٩ ــ ٤٣.

إن الشيخ الغزالي ــ حفظه الله ــ لم ينكر مصدرية السنة للتشريع وللتربية والدعوة يوماً ما، وما كان له أن ينكر، بل دافع عنها، وذاد عن حماها.

«وإنما ينكر أن تتناولها الأذهان الكليلة، فترد نهارها ليلاً، كما ينكر أن يقل شغل الأمة بالقرآن الكريم، فتذهل بذلك عن الأصل الركين، والعماد المتين.

أما أن تتجه الهمم إلى كتاب الله، وتستعين على فهمه وإبلاغ هداياته وإنقاذ أحكامه بأحاديث رسول الله ﷺ، فذلك هو المنهج السديد».

تعليق على أحاديث الفتن

انظر إلى تعليقه على (أحاديث الفتن) وما وقع فيها من سوء الفهم، حتى غدت من أسباب تقاعس المسلمين عن نصرة دينهم، والعمل لنهضة أمتهم، وإصلاح أحوالها، لما يوحي به سرد هذه الأحاديث أن الإسلام أبداً في إدبار، وأن الكفر في إقبال، وأن الخير منهزم، والشر منتصر، وأن لا جدوى من محاولات الترميم والإصلاح، فنحن في آخر الزمان.

وشيوع هذا الفهم السقيم خطر على كيان الأمة وعلى وجودها، وهو ضد سنن الكون، وضد الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الأخرى، وكيف يقبل هذا في دين يأمر بالعمل للدنيا إلى آخر رمق فيها: «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها»[1]!.

فكيف يُـيَـئِّس الرسول الكريم أمته من العمل لدينهم، وهو يهيب بهم أن يعملوا لدنياهم إلى آخر لحظة؟! هذا مستحيل.

---

(١) رواه عن أنس أحمد (٣/١٨٣، ١٨٤) والبخاري في الأدب المفرد (٤٧٩) والطيالسي (٢٠٦٨) والبزار مختصراً، وقال الهيثمي: «ورجاله ثقات أثبات» مجمع الزوائد (٤/٦٣)، وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، حديث رقم (٦).

من أجل هذا يقاوم الغزالي تلك الأفهام الرديئة التي تحمل على القعود واليأس، وتخدر الأمة عن الجهاد والكفاح.

لنقرأ معاً تلك الفقرات النيرة من كتابه: (قذائف الحق) يقول حفظه الله:

دين زاحف مهما كانت العوائق

«كلما قرأت أبواب الفتن في كتاب السنة شعرت بانزعاج وتشاؤم وأحسست أن الذين أشرفوا على جمع هذه الأحاديث قد أساؤوا ــ من حيث لا يدرون ومن حيث لا يقصدون ــ إلى حاضر الإسلام ومستقبله!

لقد صوروا الدين وكأنه يقاتل في معركة انسحاب، يخسر فيها على امتداد الزمن أكثر مما ربح!

ودوَّنوا الأحاديث مقطوعة عن ملابساتها القريبة، فظهرت وكأنها تغري المسلمين بالاستسلام للشر، والقعود عن الجهاد، واليأس من ترجيح كفة الخير؛ لأن الظلام المقبل قدر لا مهرب منه.

وماذا يفعل المسلم المسكين، وهو يقرأ حديث أنس بن مالك الذي رواه البخاري عن الزبير بن عدي قال: شكونا إلى أنس بن مالك ما نلقى من الحجاج فقال: «اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم»، سمعته من نبيكم ﷺ!!

وظاهر الحديث أن أمر المسلمين في إدبار، وأن بناء الأمة كلها إلى انهيار، على اختلاف الليل والنهار!

(هذا مع أن الحديث يخالف أحاديث صحاحاً كثيرة تحمل مبشرات بظهور الإسلام، وإتساع دولته، وانتشار دعوته).

كما يخالف الأحداث التي وقعت في العصر الأموي نفسه!

فقد جاء الوليد بن عبد الملك فمد رقعة الإسلام شرقاً، حتى احتوت أقطاراً من الصين، وامتدت رقعة الإسلام غرباً، حتى شملت إسبانيا والبرتغال وجنوب فرنسا.

ثم تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز فنسخ المظالم السابقة، وأشاع الرخاء، حتى عز على الأغنياء أن يجدوا الفقراء الذين يأخذون صدقاتهم!

ولقد أتى بعد أنس بن مالك عصر الفقهاء والمحدثين الذين أحيوا الثقافة الإسلامية، وخدموا الإسلام أروع وأجل خدمة، فكيف يقال: إن الرسالة الإسلامية الخاتمة كانت تنحدر من سيء إلى أسوأ؟؟ هذا هراء.

الواقع أن أنساً رضي الله عنه كان يقصد بحديثه منع الخروج المسلح على الدولة بالطريقة التي شاعت في عهده ومن بعده، فمزقت شمل الأمة، وألحقت بأهل الحق خسائر جسيمة، ولم تنل المبطلين بأذى يذكر.

وأنس بن مالك أشرف ديناً من أن يمالىء الحجاج أو يقبل مظالمه، ولكنه أرحم بالأمة من أن يزج بأتقيائها وشجعانها في مغامرات فردية تأتي عليهم، ويبقى الحجاج بعدها راسخاً مكيناً!

وتصبيره الناس حتى يلقوا ربهم ــ أي حتى ينتهوا هم ــ لا يعني أن الظلم سوف يبقى إلى قيام الساعة، وأن الاستكانة الظالمة سنة ماضية إلى الأبد!

إن هذا الظاهر باطل يقيناً، والقضية المحدودة التي أفتى فيها أنس لا يجوز أن تتحول إلى مبدأ قانوني يحكم الأجيال كلها.

لقد سلخ الإسلام من تاريخه المديد أربعة عشر قرناً وسيبقى الإسلام على ظهر الأرض ما صلحت الأرض للحياة والبقاء، وما قضت حكمة الله أن يختبر سكانها بالخير والشر.

ويوم ينتهي الإسلام من هذه الدنيا فلن تكون هذه دنيا؛ لأن الشمس ستنطفىء، والنجوم ستنكدر، والحصاد الأخير سيطوي العالم أجمع!

فليخسأ الجبناء دعاة الهزيمة وليعلموا أن الله أبر بدينه وعباده مما يظنون.

لقد ذكر لي بعضهم حديث «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء»[1] وكأنه يفهم منه أن الإسلام سينكمش ويضعف وأن على من يسمع هذا الحديث أن يهادن الإثم، ويداهن الجائرين ويستكين للأفول الذي لا محيص عنه!

وإيراد الحديث وفهمه على هذا النحو مرض شائع قديم.

ولو سرت جرثومة هذا المرض إلى صلاح الدين الأيوبي ما فكر في استنقاذ بيت المقدس من الصليبيين القدامى!

ولو سرت جرثومة هذا المرض إلى سيف الدين قطز ما نهض إلى دحر التتار في «عين جالوت»!

ولو سرت جرثومة هذا المرض إلى زعماء الفكر الإسلامي في عصرنا الحاضر، ابتداء من جمال الدين الأفغاني إلى الشهداء والأحياء من حملة اللواء السامق، ما فكروا أن يخطوا حرفاً أو يكتبوا سطراً!

وقلت في نفسي: أيكون الإسلام غريباً وأتباعه الذين ينتسبون إليه يبلغون وفق الإحصاءات الأخيرة ثمانمائة مليون نفس؟

يا للخذلان والعار!

الواقع أن هذا الحديث وأشباهه يشير إلى الأزمات التي سوف يواجهها الحق في مسيرته الطويلة، فإن الباطل لن تلين بسهولة قناته، بل ربما وصل في جرأته على الإيمان أن تقتحم حدوده ويهدد حقيقته، ويحاول الإجهاز عليه!

وعندما تنجلي الظلماء عن رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، يقاومون الضلال بجلد، ولا يستوحشون من جو الفتنة الذي يعيشون فيه، ولا يتخاذلون

---

(١) رواه أحمد ومسلم وغيرهما.

للغربة الروحية والفكرية التي يعانونها، ولا يزالون يؤدون ما عليهم لله حتى تنقشع الغمة، ويخرج الإسلام من محنته مكتمل الصفحة، بل لعله يستأنف زحفه الطهور فيضم إلى أرضه أرضاً وإلى رجاله رجالاً.

وذلك ما وقع خلال أعصار مضت، وذلك ما سيقع خلال أعصار تجيء، وهذا ما ينطق به حديث الغربة الآنف، فقد جاء في بعض رواياته:

«طوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سنتي»[1] فليست الغربة موقفاً سلبياً عاجزاً، إنها جهاد قائم دائم حتى تتغير الظروف الرديئة، ويلقى الدين حظوظاً أفضل.

وليس الغرباء هم التافهين من مسلمي زماننا، بل هم الرجال الذين رفضوا الهزائم النازلة، وتوكلوا على الله في مدافعتها حتى تلاشت!

والفتن التي لا شك في وقوعها والتي طال تحذير الإسلام منها: فتنة التهارش على الحكم، والتقاتل على الإمارة، ومحاولة الإستيلاء على السلطة بأي ثمن، وما استتبعه ذلك من إهدار للحقوق والحدود، وعدوان على الأموال والأعراض.. وهذا المرض كان من لوازم الطبيعة الجاهلية التي عاشت على العصبية العمياء..

والعرب في جاهليتهم ألفوا هذا الخصام والتعادي، فهم كما قال دريد بن الصمة:

يغار علينا واترين فيشتفى ... بنا إن أصبنا أو تغير على وتر
قسمنا بذلك الدهر شطرين بيننا ... فما ينقضي إلا ونحن على شطر

وما رواه أحمد عن تميم الداري[2] يؤيده ما رواه عن المقداد بن الأسود

---

(١) راجع في روايات الحديث كلها كتاب: غربة الإسلام، لابن رجب الحنبلي.

(٢) يريد حديث: ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر أو وبر إلا =

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يبقى على وجه الأرض بيت مدر ولا وبر إلا دخلته كلمة الإسلام بعز عزيز أو بذل ذليل..»[1].

وكذلك ما رواه عن قبيصة بن مسعود: صلى هذا الحي من محارب ــ اسم قبيلة ــ الصبح، فلما صلوا قال شاب منهم: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه ستفتح لكم مشارق الأرض ومغاربها، وإن عمالها ــ أمراءها ــ في النار إلا من اتقى وأدى الأمانة».

يقول صاحب المنار في نهاية تفسيره لقوله تعالى: ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم..﴾: «اعلم أن الاستدلال بما ورد من أخبار وآثار في تفسير هذه الآية لا يدل هو ولا غيره من أحاديث الفتن على أن الأمة الإسلامية قد قضي عليها بدوام ما هي عليه الآن من الضعف والجهل كما يزعم الجاهلون بسنن الله، اليائسون من روح الله، بل توجد نصوص أخرى تدل على أن لجوادها نهضة من هذه الكبوة، وأن لسهمها قرطة بعد هذه النبوة كالآية الناطقة باستخلافهم في الأرض ــ سورة النور ــ فإن عمومها لم يتم بعد، وكحديث: «لا تقوم الساعة حتى تعود أرض العرب مروجاً وأنهاراً، وحتى يسير الراكب بين العراق ومكة لا يخاف إلا ضلال الطريق» رواه أحمد.

والشطر الأول منه لم يتحقق بعد، ويؤيده ويوضح معناه ما صح عن مسلم من أن ساحة المدينة المنورة سوف تبلغ الموضع الذي يقال له أهاب، أي أن مساحتها ستكون عدة أميال، فكونوا يا قوم من المبشرين لا من المنفرين، ﴿ولتعلمن نبأه بعد حين﴾.

= أدخله الله هذا الإسلام» رواه أحمد في مسنده (٤: ١٠٣)، وقال الهيثمي (٦/ ١٤): «رجاله رجال الصحيح»، ورواه الحاكم (٤/ ٤٣٠) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(١) رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، كما قال الهيثمي (٦/ ١٤) ورواه الحاكم وصححه على شرطهما أيضاً. المصدر السابق.

وخطأ كثير من الشراح جاء في فهمهم أن ترك الشر هو غاية التدين، وأن اعتزال الفتن هو آية الإيمان.

وهذا عجز سببه ضعف الهمة وسقوط الإرادة.

وإني لأذكر فيه قول المتنبي:

إنـا لفـي زمـن تـرك القبيـح بـه مـن أكثـر النـاس إحسـان وإجمـال

أجل، فإن ترك الصغائر غير بلوغ الأمجاد، وتجنب التوافه والرذائل غير إدراك العظائم وتسنم الهام، والتلميذ الذي لا يسقط شيء والذي يحرز الجوائز شيء آخر!

والرسول الكريم عندما يأمرنا باعتزال الفتن لا ينهي واجبنا عند هذا الحد..

سوف يبقى بعد ذلك الإعتزال الواجب بناء الأمة على الحق، ومد شعاعاته طولاً وعرضاً حتى تنسخ كل ظلمة»[1].

خلاصة الموقف من السنَّة

والخلاصة من كل ما ذكرناه هنا تبدو للمصنف فيما يلي:

١ ــ أن الغزالي يؤمن إيماناً لا ريب فيه بأن السنة هي المصدر الثاني للإسلام، ولا يشك في ذلك من قرأ كتبه منذ (الإسلام والأوضاع الاقتصادية) إلى آخر كتبه.

٢ ــ أن الغزالي جرد قلمه للدفاع عن حجية السنة، في مواجهة المشككين فيها والمجترئين عليها، كما تجلّى ذلك في أكثر من كتاب له.

٣ ــ أن الغزالي يحمل قلباً يفيض حباً لرسول الله ﷺ، ويراه النموذج الذي

---

(١) قذائف الحق: ص ٢٠٨ ــ ٢١١.

تجسد فيه الكمال البشري، وتجمعت فيه مواريث النبوات، وفضائل النبيين الذين هداهم الله فاقتدى خاتمهم بهداهم.

٤ ــ أن كتب الغزالي ومقالاته وخطبه ومحاضراته، منذ أمسك بالقلم ليكتب، ومنذ ارتقى المنبر ليخطب، مملوءة بالاستشهاد بالحديث الشريف والاستناد إلى السنة القولية والفعلية والتقريرية.

٥ ــ إن الغزالي إذا رد بضعة أحاديث ــ صحت عند غيره ــ لاعتبارات دينية وعلمية، وعقلية ثبتت عنده ــ لا لهوى عنده، ولا لاحتقار للوحي والرسالة والرسول ــ فهذا لا يسقط اعتباره، فما من إمام من الأئمة إلا رد من الأحاديث ما ثبت عند الآخرين، لاعتبارات رآها، وإن رفضها غيره.

وهذه الحقائق كلها بينة واضحة وضوح الشمس، لا يجحدها إلا أعمى أو مكابر.

وهبني قلت: هذا الصبح ليل أيعمىَ العالمون عن الضياء؟!

يقول الشيخ حفظه الله في مقدمة كتابه: (السنة النبوية) في طبعته السادسة:

«وقد شتمني بعض الناس، فوجدت الإعراض أولى، ومَنْ مِن الأنبياء لم يشتم؟ فليتأس بهم أتباعهم في الصبر والتجاوز.

لكن الشتم الذي أوجعني: اتهامي بأني أخاصم السنة النبوية!

وأنا أعلن أن الله ورسوله أحب إليّ مما سواهما، وأن إخلاصي للإسلام يتجدد ولا يتبدد، وأنه أولى بأولئك المتحدثين أن يلزموا الفقه والأدب. فغايتي تنقية السنة مما قد يشوبها».